

Woman's empowerment in the context of achieving financial inclusion in the Arab region during the period 2016-2024

-Hanane Rezig¹: maître conference B, Department of Management Sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of blida 2, blida 9000, Algeria.

-Baya Saou²: maître conference A, Department of Economic Sciences, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Bouira, Bouira 10000, Algeria

Received:15/09/2024

Accepted :08/01/2024

Published :31/01/2025

Abstract :

This study seeks to explore the subject of women's financial empowerment in Arab countries, recognizing its significance and the growing interest in achieving economic and social welfare across global societies. Within the framework of promoting financial inclusion, where the focus has been on female segment, in particular, because woman is suffering from neglect and lack of empowerment in the aspect of provided financial services, and her weak participation in various economic activities in Arab countries, unlike male segment. The most important reasons that prevent the Arab woman from being empowered have been identified, and the various procedures taken in the framework of woman's financial empowerment have been clarified.

Key words: empowerment, woman's financial empowerment, financial inclusion, Arab region.)

Jel Codes Classification : G20 , B54.

1 - **Hanane Rezig** , h.rezig@univ-blida2.dz

2 - **Baya Saou** , Globalization and Economic Policies Laboratory(Alger 03) ;b.saou@univ-bouira.dz

تمكين المرأة في إطار تحقيق شمول المالي بالمنطقة العربية خلال الفترة 2016 – 2024.

- حنان رزيق¹: استاذة محاضرة ب، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة2، البليدة 9000، الجزائر.
- باية ساعو²: استاذة محاضرة أ، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، البويرة 10000، الجزائر.

تاريخ النشر: 2025/01/31

تاريخ القبول: 2025/01/08

تاريخ الإرسال: 2024/09/15

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بموضوع التمكين المالي للمرأة بالدول العربية، لما لهذا الموضوع من أهمية واهتمام كبير لدى دول العالم في جانب تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي بالمجتمعات، وفي إطار تعزيز الشمول المالي، حيث تم التركيز على فئة الإناث بشكل خاص لما تعانيه المرأة من إهمال وعدم تمكينها في جانب الخدمات المالية المقدمة، وضعف مشاركتها في مختلف الأنشطة الاقتصادية بالدول العربية عكس فئة الذكور، حيث تم التعرف على أهم الأسباب التي تحول دون تمكين المرأة العربية وتوضيح مختلف الإجراءات المتخذة في إطار تمكينها ماليا.

الكلمات المفتاحية: التمكين، التمكين المالي للمرأة، الشمول المالي، المنطقة العربية.

تصنيف JEL: B54، G20

– مقدمة:

أدى التقدم التكنولوجي والتحول الرقمي الذي يشهده العالم إلى التوجه نحو تبني إستراتيجية وطنية مناسبة للشمول المالي تساهم في تقديم الخدمات المالية بالشكل المناسب، وزاد الاهتمام بالشمول المالي لما يحققه من مزايا في توفير الخدمات وتحقيق الرفاهية الاقتصادية وخدمة المجتمعات والحد ومنع استفحال ظاهرة الفقر ومن جانب آخر يساهم في تعزيز الاستقرار المالي، والأمر الذي استوجب الحكومات التركيز أيضا على نشر الوعي والاهتمام بالثقيف المالي لدى الأفراد لتوجيههم وإبراز أهمية اعتماد الشمول المالي لتسهيل مختلف الأنشطة والتعاملات المالية بحياتهم، إذ استوجب أن تلمس التوعية الفئتين معا الذكور والإناث باعتبارهما سواء في الحقوق والواجبات، وفي مكانتهما في تحقيق التنمية الاقتصادية للبلد.

مكانة المرأة بالعالم نجدها بين زاويتين إحداهما تهتم وتقر بمكانتها ودورها ومساهماتها في مجالات الحياة المختلفة، حيث نجدها عاملة بقطاعات مختلفة، تستفيد من حقوقها كما نجدها تلتزم بواجباتها، إذ تسعى الدول إلى تمكين هذه المرأة في جوانب عدة ونجد من ضمنها تمكينها ماليا في ظل إقرار إستراتيجية الشمول المالي تركز على تثقيف وتوعية الجنسين معا وهذا ما نجده في الدول المتقدمة، ومن جهة نجد نسب ضعيفة لدى الإناث في تمكينها ماليا على مستوى بلدان العالم النامي وبالأخص بلدان العالم العربي، وعليه وبناء على الطرح السابق تظهر إشكالية الدراسة كالتالي:

¹ - حنان رزيق ، h.rezig@univ-blida2.dz

² - باية ساعو ، مخبر العولمة والسياسات الاقتصادية (جامعة الجزائر 03)، b.saou@univ-bouira.dz

ما هو واقع تمكين المالي للمرأة العربية في ظل تطبيق الشمول المالي بالمنطقة العربية؟

وللاجابة على اشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية:

- يوجد تعامل مع المؤسسات المالية لفئة النساء بالعالم العربي ومنه استفادتهن من الخدمات المالية الممنوحة، الأمر يعود للإستراتيجية الفاعلة للشمول المالي بالمنطقة العربية.
- يوجد تثقيف مالي للمرأة العربية، من خلال الوعي بأهمية هذه الخدمات المالية وتوفير المعرفة اللازمة والكافية للمرأة اتجاه هذه الخدمات المالية الرقمية.
- هناك اهتمام بتمكين المرأة العربية مالياً، والتي تتساوى في ذلك مع الرجل بالمنطقة العربية من حيث ملكية الحسابات المالية الرسمية.
- أهداف البحث:** تهدف الدراسة إلى الاطلاع على واقع المرأة العربية في جانب تمكينها مالياً ومنه مدى تسهيل تعاملها المالي مع المؤسسات المالية بالمنطقة العربية، مع مقارنتها بالرجل والإشارة إلى أسباب ذلك، ومدى وجود تثقيف مالي لدى المرأة العربية وبالعالم العربي ككل.
- منهج الدراسة:** اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتضمن وصف متغيرات الدراسة بخصوص التمكين المالي للمرأة وتحليل المعطيات والمؤشرات المتعلقة بهذا التمكين في المنطقة العربية.

I- أساسيات حول الشمول المالي:

لوحظ زيادة الاهتمام على تعزيز سياسة الشمول المالي بالعديد من الدول، وهذا انطلاقاً من الأزمة المالية التي شهدتها العالم سنة 2008، والتي أدت إلى تغيير عمل ونشاط المؤسسات والخدمات المالية إلى منحى آخر، حيث يعد الشمول المالي عامل أساسي في تحقيق الرفاه الاجتماعي من تسهيل التعاملات المالية على الأفراد وخفض معدلات البطالة والفقر.

I-1- خصائص الشمول المالي:

يعبر مفهوم الشمول المالي عن الحالة التي يتمكن فيها جميع الأفراد البالغين القادرين على العمل من الوصول إلى خدمات القروض والمدخرات والمدفوعات والتأمين عبر قنوات رسمية تقدم هذه الخدمات. يشمل الوصول الفعال تقديم الخدمات بشكل مريح ومسؤول وبأسعار معقولة للعملاء، مع ضمان استدامة عمل مقدمي الخدمات. الهدف هو توفير خدمات مالية رسمية للعملاء الذين يعانون من نقص في الوصول إليها بدلاً من الاعتماد على الخيارات غير الرسمية المتاحة لهم. يُشير مصطلح "المحرومين من الخدمات المالية" إلى أولئك الذين لا يتوفر لديهم الوصول إلى هذه الخدمات أو الذين يتم حرمانهم منها. ووفقاً للتقديرات في عام 2017، فإن 1.7 مليار بالغ (31% من سكان العالم البالغين) ليس لديهم حسابات توفير أو حسابات بنكية أو أي نوع من المؤسسات المالية الرسمية الأخرى (أسامة و عبد العزيز، 2021، صفحة 648).

تندرج خصائص الشمول المالي في (أسامة و عبد العزيز، 2021، صفحة 648):

— استهداف كافة شرائح المجتمع، بما في ذلك ذوي الدخل المحدود.

- __ تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات البنكية.
- __ توفير خدمات ومنتجات بتكاليف منخفضة تناسب جميع شرائح المجتمع.
- __ الجودة: ضمان جودة الخدمة والمنتج المقدمة.
- __ توافر الخدمة أو المنتج على مدار السنة وفي جميع الأوقات.
- __ الوصول إلى جميع مواقع الشركات والأفراد لتسهيل التنقل.

I-2- أهداف الشمول المالي:

تتضمن أهداف الشمول المالي فيما يلي (أسامة و عبد العزيز، 2021، صفحة 650):

- تعزيز قدرة جميع شرائح المجتمع على الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية، لرفع وعي المواطنين حول أهمية هذه الخدمات وكيفية الاستفادة منها؛
 - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للأفراد، خصوصاً أولئك الذين يعانون من الفقر؛
 - دعم مبادرات العمل الحر وتعزيز النمو الاقتصادي؛
 - تمكين الشركات الصغيرة جداً من الاستثمار والتوسع؛
 - تقليل مستويات الفقر وتعزيز الرخاء والرفاه الاجتماعي.
- يمكن تقسيم هذه الأهداف إلى تحقيق الاستقرار المالي، والنزاهة والسلامة، وحماية العملاء مالياً:

الجدول رقم (01): أهداف الشمول المالي

أهداف الشمول المالي		
الاستقرار المالي	النزاهة والسلامة	الحماية المالية للعملاء
• قاعدة بيانات متنوعة. • الحد من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي. • الاستقرار الاجتماعي. • تحمل الصدمات المالية.	• مكافحة غسيل الأموال. • مكافحة تمويل الإرهاب. • السيطرة على إساءة استخدام النظام المالي.	• التثقيف المالي للعملاء الأكثر فقراً. • تنظيم صياغة العقود والبنود والشروط ومعدلات الفائدة السنوية والغرامات. • حصول العميل على معاملة عادلة وشفافة وبسهولة ويسر.

المصدر: (أسامة و عبد العزيز، 2021، صفحة 650)

وعليه فان الشمول المالي يهدف بصفة عامة إلى تحقيق الاستقرار المالي بتوفير قاعدة بيانات مالية والحد من مخاطر عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وكذا تحقيق النزاهة والسلامة والتركيز أيضا على جانب العملاء بتوفير وتحقيق الحماية المالية لهم.

I-3- محددات توسع الشمول المالي:

- هناك عدة تحديات تواجه عمليات الشمول المالي يمكن ذكرها في النقاط التالية (سالم و صلاح مهدي، 2020، صفحة 37):
- ✓ هناك عدد كبير من الفئات لا تتعامل مع المصارف في بعض الحالات بسبب عدم وجود سياسات صحيحة خاصة بالمصارف، وغياب اللوائح التنظيمية الفعالة؛
 - ✓ غالباً ما يتم تقديم الائتمان إلى أشخاص لا يستوفون المؤهلات اللازمة للحصول عليه.
 - ✓ التحديات التي تواجه البلدان المنخفضة الدخل والتي تظهر في تحليل قاعدة بيانات مؤشر الشمول المالي العالمي للبنك الدولي؛
 - ✓ الخدمات المالية تكون بعيدة عن تناول الكثير من الأشخاص لأن مواطن النقص والقصور في الأسواق والحكومات رفعت تكاليف هذه الخدمات إلى مستويات تجعل من الصعب الحصول عليها؛
 - ✓ انخفاض الأنظمة المالية والمصرفية التي لا تستطيع مواكبة التقنيات والتطورات التكنولوجية؛
 - ✓ التحديات في مساهمة القطاع المصرفي في مجال المسؤولية المجتمعية.

I-4- سياسات الشمول المالي:

- تتجلى سياسات الشمول المالي في (سالم و صلاح مهدي، 2020، صفحة 39) :
- ✓ الوكالة المصرفية، عقد يلتزم بموجبه الوكيل بتنفيذ عمل قانوني نيابة عن الموكل، وقد أثبتت التجارب أن تعيين نقاط البيع غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية يعزز الشمول المالي بنجاح.
 - ✓ تنوع مقدمي الخدمات، استراتيجيات تنظيمية ورقابية لإدارة المخاطر المرتبطة بتراخيص مؤسسات متنوعة تقدم خدمات الائتمان والإيداع، بما يتماشى مع أنظمة التمويل الأصغر.
 - ✓ الدفع عبر وسائل الاتصال (الهاتف المحمول)، استخدام الهواتف المحمولة يتيح تقديم الخدمات المالية للفقراء، ويقلل تكاليف المعاملات ويجعل التحويلات المالية أكثر سهولة وسرعة.
 - ✓ حماية المستهلك: أصبح الاهتمام المتزايد بحماية المستهلك من أولويات الشمول المالي وتعميم الخدمات المالية، إذ تعزى نشأته استجابة للضغوط المتأتمية من سياسات وسائل الاعلام أو جمعيات حماية المستهلك.

II - مفهوم التمكين المالي: سنحاول من خلال هذا المحور عرض اهم المصطلحات المتعلقة بالتمكين المالي فيما يلي:

II-1- تعريف التمكين:

التمكين يعني منح الأفراد مسؤوليات مناسبة لإدارة مهامهم بفعالية، وتمكينهم من معالجة المشكلات بحرية. (حمزة، 2021، صفحة 129).

كما يشمل تعزيز البنية التحتية للمنظمة بتوفير الموارد الفنية وتعزيز الاستقلالية، والتركيز على الموظفين الميدانيين، وتوفير المعلومات والمكافآت اللازمة لهم (الطاهر، 2020، صفحة 31).

وعليه فإن مفهوم التمكين هو منح الفرد الاستقلالية والمسؤولية الذاتية للتصرف والتعامل مع مختلف المشكلات المطروحة، وبما يساعده من مزاوله أعماله بشكل مناسب في كل الحالات.

II-2- أبعاد التمكين:

للتمكن عدة أبعاد هي (حمزة، 2021، صفحة 128):

- ✓ تفويض الصلاحيات إلى المستويات الإدارية الدنيا.
- ✓ توفير المعلومات لكافة المستويات من أجل الوصول إلى الاستعداد الكامل لتحمل المسؤولية وخلق الطاقات المبدعة.
- ✓ فرق العمل لما لها من دور كبير في تحقيق الاهداف، وتغطية للأنشطة وتماسك للأعضاء وإدارة ذاتية وديمومة في العمل وسلطة وقدرة على اتخاذ القرار.
- ✓ التدريب المستمر، يعزز التدريب ثقافة التعلم ويحفز على المشاركة في اتخاذ القرارات.
- ✓ التحفيز يعد أحد متطلبات التمكين فهو يعزز هذا الأخير من خلال الاعتراف وتقدير مهارات الأفراد وتقديم الحوافز لهم للمشاركة.

II-3- تعريف التمكين المالي:

يعرف التمكين المالي بأنه مجمل المبادرات التي تركز على التعليم المالي وبمشاركة مختلف القطاعات، فهو يتضمن في مفهومه امتلاك الأموال اللازمة لأداء المهام بمرونة وخدمة عالية الجودة (صبري، 2019، صفحة 113).

إذ يتضمن التمكين المالي (صبري، 2019، صفحة 113):

- ✓ تشجيع الأفراد على المشاركة في النقاشات المالية وتحديد وتنفيذ أهدافهم المالية.
- ✓ إعداد خطة مالية تتضمن تفاصيل الإيرادات والمصروفات.
- ✓ البحث عن فرص استثمارية لزيادة الدخل.

II-4- التمكين والتثقيف المالي للمرأة العربية:

ما يلاحظ في المنطقة العربية فيما يخص مستويات الشمول المالي بالدول العربية وجود فجوة واضحة بين النوعين الإناث والذكور، بما في ذلك وجود اختلاف في نسب في القوة العاملة، حيث تقدر نسبة مشاركة النساء في القوة العاملة بنحو 20.8% مقارنةً بمتوسط عالمي يبلغ حوالي 39% وفقاً لمؤشرات التنمية الدولية للبنك الدولي.

II -5- التمكين المالي للمرأة العربية:

تعاني مشاركة النساء في سوق العمل من انخفاض ملحوظ في دول شرق آسيا والمحيط الهادئ وإفريقيا جنوب الصحراء والدول ذات الدخل المنخفض، بينما في الدول العربية، تعد الإمارات والكويت والبحرين من الدول الرائدة في مجال مشاركة النساء والشمول المالي (هبة و قعلول ، 2021، صفحة 3).

وفقاً للجدول 02، يوجد ارتباط بين نسب الشمول المالي ومستويات التمكين الاقتصادي للنساء في الدول العربية، حيث تتميز دول الخليج بمستويات عالية من التمكين الاقتصادي مقارنة بالدول ذات الاقتصادات المتنوعة التي تظهر مستويات أقل.

الجدول رقم (02): نسبة مشاركة النساء في سوق العمل ومستويات الشمول المالي للنساء في البلدان العربية مقارنةً بمناطق أخرى

الدول	نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة	نسبة النساء اللاتي لديهن حسابات مالية
الأردن	18.1	26.6
الإمارات	52.4	76.4
البحرين	45	75.4
تونس	23.8	28.4
الجزائر	14.6	29.3
السعودية	22.1	58.2
العراق	11.6	19.5
عمان	31	..
فلسطين	17.7	15.9
قطر	56.8	..
الكويت	49.7	73.5
لبنان	22.9	32.9
ليبيا	33.9	59.6
مصر	21.9	27
موريتانيا	28.9	15.5
المغرب	21.5	16.8
اليمن	5.8	..
شرق اسيا والمحيط الهادي	58.6	71.5
افريقيا جنوب الصحراء	61.5	36.9
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	52	52
الدول ذات الدخل المرتفع	53	92.9
الدول ذات الدخل المنخفض	58	29.9
الدول العربية	20.8	25.6
العالم	47.1	64.8

المصدر: (هبة و قعلول ، 2021 ، صفحة 04).

ملا يمكن إغفاله أهمية ومدى مساهمة المرأة في أداء المؤسسات ما إذا أتيحت لها الفرصة وفي النشاط الاقتصادي، والمعلوم أن هناك فجوة واضحة بين الجنسين في جانب مساهمتها ومشاركتها في مختلف القطاعات، والشكل الموالي يوضح نسب لإسهامات المرأة في الجانب المالي.

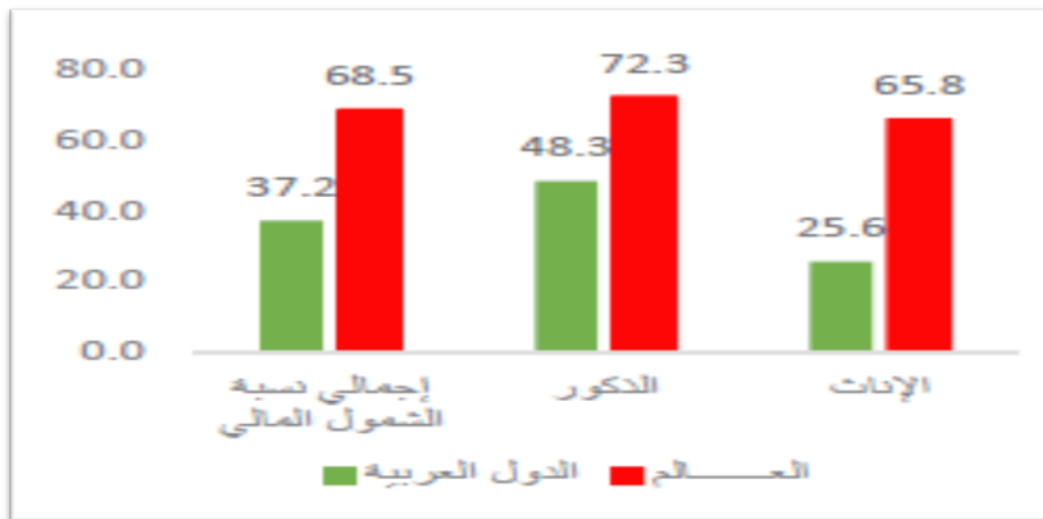
الشكل رقم (01): إسهامات المرأة في اطار تعزيز الشمول المالي



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على: صندوق النقد الدولي، الفجوة الرقمية بين الجنسين، نقلا عن الرابط: <https://www.findevgateway.org>. 2024/02/19، 18:10

الشكل رقم (02): نسبة امتلاك الحسابات المالية للمرأة في العالم وفي الدول العربية خصوصا

سنة 2017

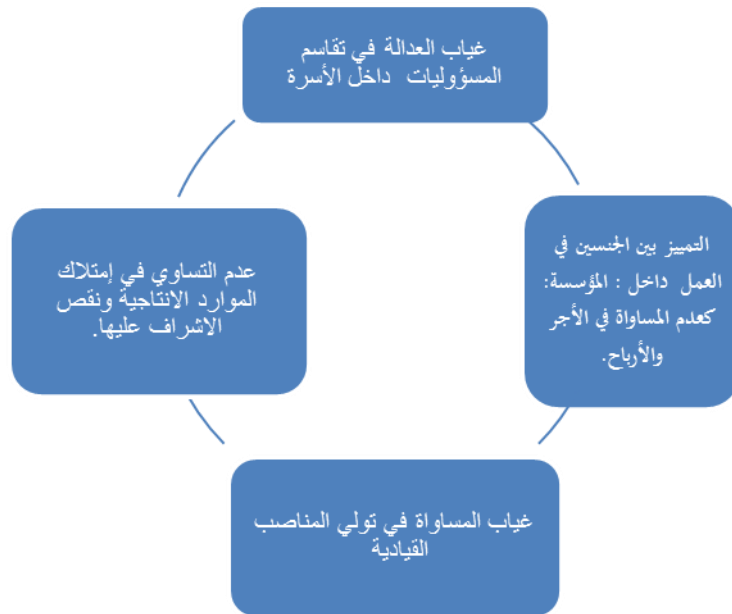


المصدر: (الطيب، 2020، صفحة 16)

نلاحظ مما سبق وجود فجوة بين الجنسين في العالم والعالم العربي خاصة في الدول منخفضة ومتوسطة الدخل، إذ وجب العمل على تقليص حجم هذه الفجوة بالإقرار بدور المرأة في كل الميادين وانضمامها في اتخاذ القرارات والمجالات، لما له من أهمية في تحسين أداء مختلف الخدمات والخدمة المالية وتحسين النمو الاقتصادي، وهذا يلاحظ في جانب الجهود العربية الموجهة في تعديل الأطر التشريعية والتنظيمية التي ترفع مستوى الشمول المالي بما يساهم في تمكين المرأة العربية ماليا، كتسهيل وتيسير قواعد فتح حسابات لفئة الإناث ذات الدخل المحدود، فالمعروف عن فتح الحسابات في عدة دول هو وجود رسوم لفتحها وكذا وجود حد أدنى من الأموال مودع في هذا الحساب.

ونجد أهم الأسباب التي تحول دون تمكين المرأة والمرأة العربية بصفة خاصة نوجزها في الشكل التالي:

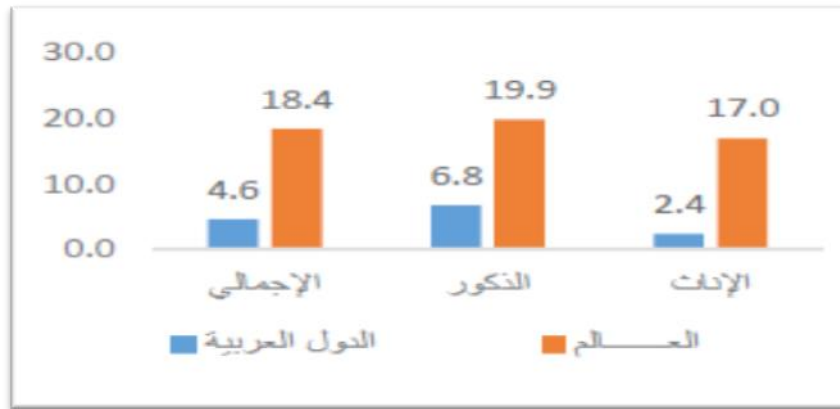
الشكل رقم (03): معوقات تمكين المرأة



المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على: منظمة العمل الدولية، مناقشة الجلسة الخاصة بتمكين المرأة إجتماعيا واقتصاديا والمساواة بين الجنسين، نقلا عن الرابط:

<https://www.ilo.org>, 19:17, 18/02/2024, ص02.

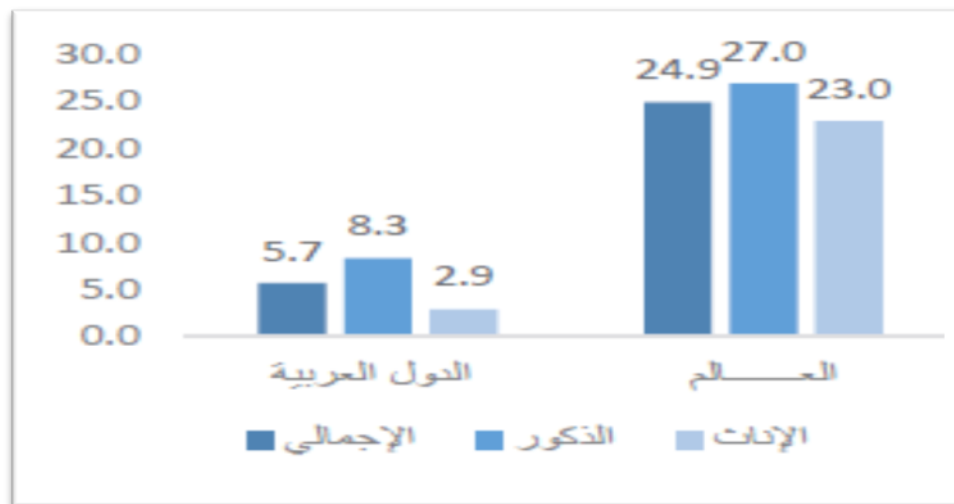
الشكل رقم (04):نسبة المرأة العربية في استخدام البطاقات الائتمانية في سنة 2017



المصدر: (الطيب، 2020، صفحة 16)

نلاحظ من خلال الشكل اعلاه أن 4.6% من الافراد البالغين يستخدمون البطاقات الائتمانية سنة 2017، اذ تعتبر هذه النسبة جد منخفضة مقارنة بالنسبة المماثلة في العالم بـ 18.4%. اما بالنسبة لفئة الاناث فتقدر بـ 2.4% في دول العربية، فهي اذن نسبة قليلة ان لم نقل ضعيفة جدا مقارنة بعدد الاناث في العالم. ما تعانيه المرأة العربية من عدم استفادتها من مختلف الخدمات وعدم فاعليتها في مختلف القطاعات، هو عدم دمجها وتفاعلها في العمل بالمنطقة العربية بشكل عادل وفعال، فنجد أن مساهمتها في القوة العاملة تشكل نسبة قليلة جدا وهذا راجع للأعراف السائدة في المجتمع بالإضافة عن الفرص القليلة أو شبه المنعدمة المتوفرة لديها في هذه الدول حيث تعطى الأولوية للرجل في العمل وتولي المناصب القيادية، وهذا ما يفسر نسب تمكينها المتدنية، إضافة إلى عوامل أخرى كغياب امتلاكها وإشرافها على مختلف الموارد الإنتاجية مقارنة بالرجل.

الشكل رقم (05):نسبة استخدام المرأة العربية للخدمات المالية عبر الهاتف النقال والشبكة الالكترونية سنة 2017 مقارنة بالعالم .



المصدر: (الطيب، 2020، صفحة 16)

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة 5.7 % من المستخدمين للخدمات المالية عبر الهاتف النقال والشبكة الالكترونية في المنطقة العربية هي نسبة ضعيفة مقارنة بالعالم، أيضا نسبة المرأة العربية هي منخفضة اذ تقدر بـ 2.9 % مقارنة بـ 23 % في العالم، وهذا دليل على ضعف استخدام الافراد وبالأخص الاناث في المنطقة العربية للخدمات المالية المتطورة ويرجع هذا الانخفاض الى تخوف الافراد و عدم ثقتهم في تلك المعاملات الرقمية.

الشكل رقم(06): ارتفاع نسبة الشمول المالي للمرأة في مصر خلال الفترة 2016 – 2021.



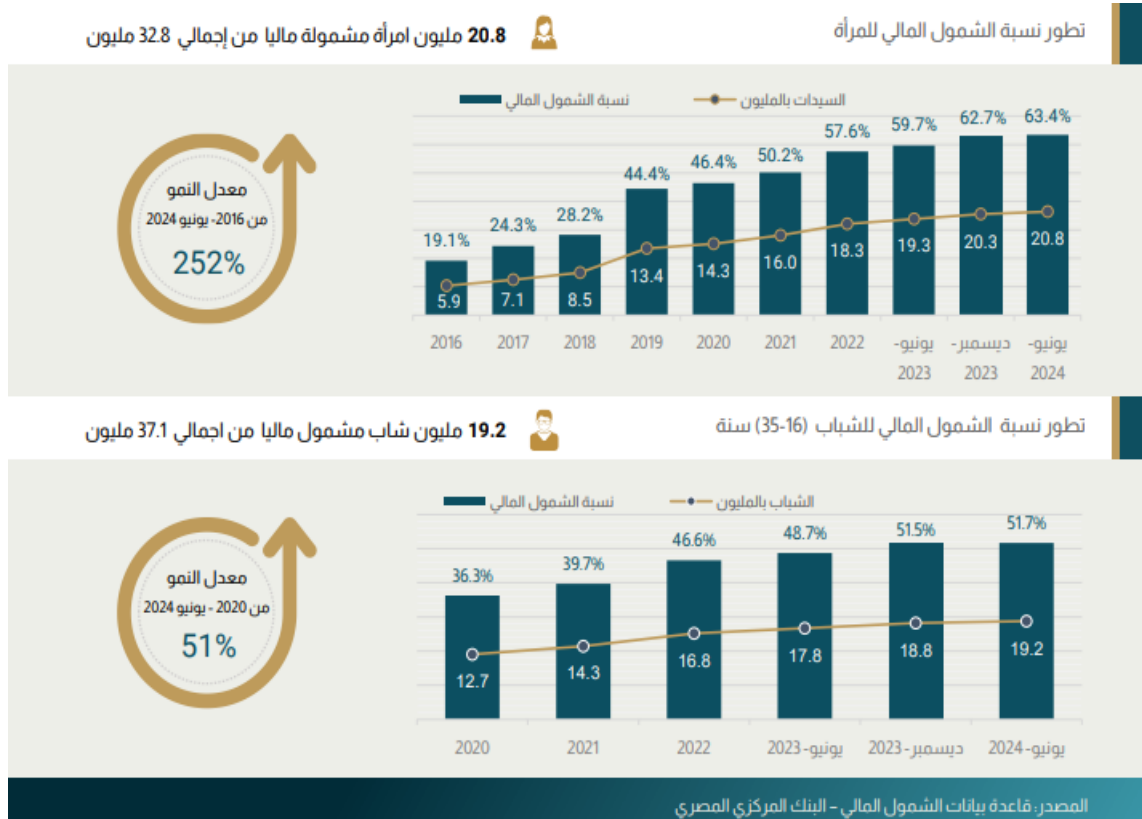
المصدر: (https://www.cashnewseg.com, 2022)

من خلال الشكل اعلاه نلاحظ أن البنك المركزي المصري اعلن عن زيادة كبيرة في معدلات الشمول المالي في مصر خلال الفترة الممتدة ما بين 2016 و 2021 محققة معدل نمو بلغ 115% ليصل إجمالي المواطنين الذين لديهم حسابات تمكنهم من إجراء معاملات مالية- والتي تشمل الحسابات في البنوك أو البريد المصري، أو محافظ الهاتف المحمول أو البطاقات مسبقة الدفع - إلى 36.8 مليون مواطن بما يعادل 56.2% من إجمالي المواطنين 16 سنة فأكثر والبالغ عددهم 65.4 مليون مواطن.

وعلى صعيد الشمول المالي للمرأة، أظهرت المؤشرات قفزة في عدد السيدات اللاتي يملكن حسابات مالية، حيث بلغ عددهن 16 مليون سيدة في نهاية 2021، بمعدل نمو بلغ 171% مقارنة بعام 2016، كما زاد عدد البطاقات مسبقة الدفع إلى 39.883 ألف بطاقة لكل 100 ألف مواطن، فيما بلغ عدد محافظ الهاتف 38.505 ألف محفظة لكل 100 ألف مواطن، وتشير المؤشرات إلى تطور عدد نقاط الإتاحة المالية - والتي تضم كل من فروع البنوك والبريد المصري

ومؤسسات التمويل متناهي الصفر بالإضافة إلى ماكينات الصراف الآلي، ونقاط البيع الإلكترونية ومقدمي خدمات الدفع – ليصل إلى 1037 نقطة لكل 100 ألف مواطن.

الشكل رقم(07): تطور نسبة الشمول المالي للمرأة في مصر خلال الفترة 2016 – 2024.



المصدر: (<https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/2024/08/22>)

من خلال الشكل نلاحظ تطور نسبة الشمول المالي للمرأة تزداد سنة بعد سنة وهذا دليل على دخولها في السوق المالي، ووعيها بأهمية المعاملات المالية الإلكترونية.

III – مكانة التثقيف المالي للمرأة العربية:

تواجه النساء تحديات في الحصول على التعليم المالي بسبب العوامل الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر سلبيًا على قدرتهن في تقييم الخدمات المالية واتخاذ قرارات مالية فعالة. (هبة عبد المنعم، سفيان فلول، 2021، ص9). كما يُعد التثقيف المالي عنصراً أساسياً لتحسين الثقة المالية لدى النساء وتمكينهن اقتصادياً، وهو ما يساهم في تنمية الثروة والتخطيط للتقاعد. ما هو واضح إذا من خلال مختلف الدراسات عن واقع التثقيف المالي للمرأة عبر العالم بصفة عامة، هو وجود مستويات متدنية للتثقيف المالي للإناث مقارنة بالرجل، وهذا أمر نلتمسه في مختلف دول العالم والعربي ويمكن توضيح مختلف هذه النسب:

الجدول رقم (03): نسبة التثقيف المالي للإناث في الدول العربية

الدول	التثقيف المالي للإناث (عدد الإناث المثقفات ماليا بالنسبة لإجمالي الإناث البالغات)
الأردن	22
الإمارات	41
تونس	38
البحرين	36
الجزائر	28
السعودية	28
السودان	20
الصومال	15
العراق	25
فلسطين	21
الكويت	40
لبنان	39
مصر	25
موريتانيا	29
اليمن	8
المتوسط	27.7

المصدر: (هبة و قعلول ، 2021 ، صفحة 03)

نلاحظ من الجدول أن أكبر نسبة للتثقيف المالي بالدول العربية قد سجلت بالإمارات بنسبة 41% وتونس بنسبة 38% لفئة الإناث وكذا البحرين بنسبة 36%، وضعف النسب لباقي الدول، إذا فهناك إهمال واضح لأهمية التثقيف المالي بالدول العربية والذي قد تعود أسبابه إلى الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية التي تعيشها هذه الدول، فنجد مستويات التثقيف دنيا نظرا للفقر الذي تعيشه معظم الدول وتدني مستوى الدخل للأفراد بها، والثقافات والمعتقدات السائدة بهذه الدول حول دور المرأة في المجتمع وحصره في جانب واحد الأمر الذي يؤزم من حدة الأوضاع السيئة للمرأة، إذ لابد من العمل على تحسين مستوى المعيشة وتسهيل توفير مختلف الخدمات الأساسية ، وتيسير تمكين الأفراد والمرأة دون إغفالها والعمل على إنهاء حالة عدم التوافق بين الجنسين في جميع الأنشطة والميادين، والوصول إلى تحقيق تمكين مالي للمرأة من خلال توفير المعرفة الكافية عن أهمية اعتماد مثل هذه الخدمات المالية في تسهيل وضع وحياة المرأة، ونجد أن هناك اهتمام بالتعليم المالي بالمنطقة العربية والتي استهدفت العملية جميع فئات وشرائح المجتمع كالتالي:

- المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- فئة الأميون وسكان الأرياف.
- فئة الشباب والنساء، فئة الدخل المنخفض.

- اللاجئون والمغتربون.

- اللاجئون والمغتربون.

IV - سياسات تمكين المرأة من الخدمات المالية:

ولعل أهم هذه السياسات المحددة في هذا الإطار، نحدد (بلوطي، حسيني، و نبيل، 2021، صفحة 101.102):

✓ توفير وتلبية مختلف الغايات والتوجهات للخدمة المالية للمرأة، فكيف لا يمكن للمرأة اعتماد التكنولوجيا في تلبية مختلف احتياجاتها وتسهيل تعاملاتها والاستفادة من الخدمات الرقمية.

✓ تعزيز قدرة المرأة على الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية.

✓ العمل على توفير كل الآليات والتجهيزات اللازمة ومختلف الخدمات الغير مالية، بما يوفر معلومات كافية تساعد المرأة على فهم كيفية استخدامها لخدمات التمويل الرقمي، والتخلص من حالة عدم الوعي بمثل هذه الخدمات وكذا خلق الثقة بها لدى المرأة.

✓ ضرورة إدراك المرأة بأهمية التحول الرقمي في عالم الرقمنة لتسهيل حصولها على مختلف الخدمات، والعمل على جعلها تتواجد ببيئة مناسبة تقدم خدمات مالية، وتقديم خدمات بشكل فعال لتحسين ظروف معيشة المرأة والمرأة ذات الدخل المنخفض.

✓ تعزيز أهمية التجارة الإلكترونية، وتشجيع النساء، خاصة رائدات الأعمال، على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي لتلبية احتياجاتهن الرقمية واحتياجات عملائهن.

✓ تطوير خدمات مالية رقمية تدعم التمكين المالي للمرأة، وإجراء دراسات استقصائية بانتظام لمراقبة التقدم المحرز ومقارنته بأهداف الشمول المالي الرقمي.

إذا كل هذه السياسات تدخل في إطار تحقيق تمكين مالي للمرأة في إطار رقمنة مختلف الخدمات المالية المقدمة، وخصوصا التحدث على المرأة في المنطقة العربية لما تعيشه من ظروف سيئة وعادات وثقافات مقيدة لدورها في المجتمع، حيث أنه وحسب الإحصائيات الأخيرة في 2022، قدرت نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة العربية منخفضة وتقدر بـ 20%، ومشاركتها في العمل قدرت بـ 18.4%، وتوليها للمناصب الادارية أيضا بنسبة متدنية قدرت بـ 11%.

خاتمة:

يعد الشمول المالي عنصراً أساسياً في تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، حيث يمنحهن فرصاً للوصول إلى خدمات مالية أساسية مثل حسابات التوفير ويساعدهن على إدارة الأزمات الاقتصادية بكفاءة، على الرغم من الجهود الدولية المتواصلة لزيادة الشمول المالي للمرأة وتقليل الفجوات بين الجنسين، لا تزال هناك تحديات كبيرة، حيث تظل نحو مليار امرأة في الأسر الأفقر بالدول النامية خارج نطاق النظام المالي الرسمي، هذا يشير إلى الحاجة الملحة لتعزيز سياسات الشمول المالي التي تركز بشكل خاص على النساء لتمكينهن من تحقيق استقلالية مالية أكبر ومواجهة التحديات الاقتصادية بثقة أعلى، وفي العموم فإننا نجد تمكين المالي للمرأة العربية في ظل تطبيق الشمول المالي بالمنطقة العربية أي مساهمتها في المعاملات

المالية الرقمية يبقى جد ضعيف وهذا ما تبينه بعض الدلائل والارقام الضعيفة سابقة الذكر. ونستثني فقط منها بعض النساء في منطقة دول الخليج العربي واللاتي تعرفن وتستفدن من الشمول المالي بمختلف مظاهره. وعليه تم التوصل إلى جملة من النتائج كالتالي:

- يسمح الشمول المالي بتعميم الخدمة المالية ووصولها إلى كافة الأفراد رجال ونساء على حد سواء، بما يسمح بتحقيق رفاهية اقتصادية واجتماعية بالمجتمعات، ومن جانب آخر يساهم الشمول المالي بتحقيق تمكين مالي لكافة الأطراف بما يساعد على تيسير الاستغلال والتصرف والانتفاع بالخدمة المالية.
- تتفاوت نسب تمكين المرأة بالعالم العربي اجتماعيا واقتصاديا لوجود حواجز تحد من مساهمات بالمجتمع العربي كعدم قدرتها على تولي مناصب إدارية بالعمل أو الإشراف على موارد إنتاجية كغياب حقها في امتلاك الأراضي مقارنة بالرجل.
- هناك نقص واضح وكبير بالنسبة لفئة النساء بالعالم العربي في تعاملهن مع المؤسسات المالية واستفادتهن من الخدمات المقدمة، الأمر الذي يستدعي تحديد إجراءات وسياسات جيدة وفاعلة فيما يخص الشمول المالي، ولابد من تحقيق تثقيف مالي للأفراد لتسهيل وتيسير تحقيق شمول مالي بالمنطقة العربية.
- توجد فجوة ملحوظة بين الذكور والإناث في ملكية الحسابات المالية الرسمية في الدول العربية، حيث تظل نسبة الذكور هي الغالبة مقارنةً بالإناث، و يعود ذلك إلى عدة عوامل مثل قلة فرص العمل للنساء، أو ضعف دخلهن الذي لا يستدعي فتح حساب، أو وجود صعوبات مثل الرسوم المفروضة.
- لابد من تحقيق تمكين مالي للمرأة العربية ومساواتها بالرجل، لما له من أهمية بالغة في تسهيل وصولها إلى نظام مالي يحقق تكافؤ الفرص الاقتصادية، وتعزيز الشمول المالي الذي ينعكس إيجابا في تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي.

الاقتراحات:

- ومن خلال ما تم التوصل إليه من نتائج نقترح:
- النهوض الجدي والفعلي في بناء إستراتيجية واضحة المعالم بالدول العربية، لما لهذا الجانب من أهمية في تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، والعمل على تحقيق تمكين مالي للمرأة لتسهيل مختلف تعاملاتها مع المؤسسات المالية، والعمل على فهم احتياجاتها المالية.
 - تحقيق المساواة بين الجنسين في الجانب المالي في المنطقة العربية، من خلال تعزيز التثقيف المالي وتوفير المعرفة المالية للمرأة لتمكينها من مقارنة الخدمات المالية المختلفة بشكل فعال.
 - تحقيق تحول رقمي لنماذج التمويل التقليدية لتحقيق تأثير المرأة، ما يوجد بها الثقة والقدرة على التأثير في صنع القرار بالمجتمع ككل.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية .

المقالات:

- 1- أحمد حسنين ابراهيم صبري، (2019)، تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتدعيم التمكين المالي لخرجي الخدمة الاجتماعية، دراسات في الخدمة الاجتماعية والاجتماعية والعلوم الانسانية، المجلد 46، العدد 04، الجزائر، ص 113.
- 2- أسامة فراح أسامة، عبد العزيز رحمة، (2021)، الشمول المالي ودوره في تعزيز المسؤولية الاجتماعية في البنوك، مجلة طبنة، المجلد 04، (العدد) 02، الجزائر، ص 648، 650.
- 3- ايت مختار عمر وآخرون، (2021)، اليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصاديا -صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجاً-، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، الجزائر، ص 101-102.
- 4- صلال الحسنوي سالم، (2020)، "دور الشمول المالي في تعزيز نمو الاقتصاد العراقي: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية"، العدد 58، العراق، ص 37.
- 5- غراز الطاهر، (2020)، تمكين العاملين في المنظمات الحديثة- مقارنة نظرية، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 02، العدد 15، الجزائر، ص 31.
- 6- كواديك حمزة، (2021)، دور تمكين العاملين في تحسين جودة الخدمات لتحقيق رضا الزبون، مجلة الاقتصاد الحديث، 04، الجزائر، ص 127، 129.

ثانياً : مواقع الانترنت:

- 7- عبد المنعم هبة، قعلول سفيان، (2021)، دور الشمول المالي في تمكين المرأة: الدروس المستفادة من أبرز التجارب الإقليمية والدولية، موجز سياسات، 2021، نقلا عن الموقع: www.amf.org.ae, *consulté le* 14/06/2024, à 11:30
- 8- حنان الطيب، الشمول المالي موجهة الى الفئة العمرية الشابة في الوطن العربي، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 1، صندوق النقد العربي، 2020، ص 16، نقلا عن الرابط: www.amf.org.ae . *le* 23/12/2024 .
- 9- صندوق النقد الدولي، الفجوة الرقمية بين الجنسين، نقلا عن الرابط: <https://www.findevgateway.org> , 18:10, 2024/02/19.
- 10- منظمة العمل الدولية، مناقشة الجلسة الخاصة بتمكين المرأة اجتماعيا واقتصاديا والمساواة بين الجنسين، نقلا عن الرابط: <https://www.ilo.org> , 19:17, 02/20, ص 02.
- 11- <https://www.cashnewseg.com> . *le* 23/12/2024 .
- 12- <https://masrafeyoun.ebi.gov.eg/2024/08/22> , يوم 2024/12/23 .